آثار النفقات العامة:

يمكن دراسة النفقات العامة على مستوى الانتاج الوطني، الدخل الوطني، الاستهلاك والأسعار:

1- تأثير النفقات العامة على الانتاج الوطني: تؤدي بعض النفقات العامة مباشرة إلى زيادة الانتاج الوطني مثل النفقات الاستثمارية والإعانات الاقتصادية إلى سد العجز في بعض المشروعات ذات النفع العام ضمانا لاستمرار الخدمة ونموها ومثال ذلك ما تقدمه الدولة من مساعدات للشركات في بعض السنوات التي ينتهي فيها نشاطها بعجز مالي نتيجة لعدم حصولها على إيرادات تغطي نفقاتها وكذلك قد تقدم الدولة المساعدات الاقتصادية لتشجيع التصدير على نحو ما سبق مما يترتب عليه التوسع في الانتاج ويترتب على النفقات الاجتماعية أثرها على زيادة الانتاج الوطني وكذلك يترتب على النفقات الاجتماعية التي تقدمها الدولة بصورة إعانات نقدية للبطالة والعجز والشيخوخة زيادة في انتاج السلع الاستهلاكية إذ يترتب على هذه الإعانات النقدية زيادة الطلب على هذه السلع الأمر الذي ينتج أثره على انتاجها.

2- **تأثير النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل الوطني:** يتمثل إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق النفقات العامة في الفرق بين ما يدفعه الفرد للدول من ضرائب ورسوم وأعباء عامة وبين ما يعود عليه من منفعة نتيجة إنفاق الدولة العام فإذا انتهى الفرق لصالح طبقة أو فئة لأن ما تحصل عليه من منافع يتجاوز في قيمته ما تتحمله من الأعباء العامة فإن هذا يعني أن الدخل الوطني قد أعيد توزيعه بواسطة النفقات العامة لصالح هذه الطبقة أو الفئة أما إذا كانت المنفعة التي تعود على هذه الطبقة أو الفئة من النفقات العامة تقل عن ما تتحمله من الأعباء العامة فإن هذا يعني أن النفقات العامة قد ترتب عليها إعادة توزيع الدخل الوطني على حساب هذه الطبقة أو الفئة ولصالح فئة أو طبقة أخرى.

ويعتبر إعادة توزيع الدخل العام من أبرز الأهداف الاجتماعية للسياسة المالية في العصر الحديث، وحتى يتحقق هذا الهدف تنسق الدولة عادة بين النفقات العامة والضرائب فتقتطع الدولة بالضرائب التصاعدية جانب من الدخول الكبيرة ثم تنقلها النفقات العامة إلى أصحاب الدخل المنخفض في صور مختلفة كإعانات نقدية مثل إعانات العجز والشيخوخة والبطالة وقد ينتقل ما تقتطعه الدولة من الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول المنخفضة بصورة خدمات كالتعليم بالمجان والعلاج المجاني كما قد تنقل الدولة جانبا مما تقتطعه من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة في صور إعانات تساعدهم بها الدولة للبقاء أمام منافسة الصناعات الكبيرة ومن صور نقل جانب مما تقتطعه الدولة من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول المنخفضة مساهمة الدولة في نفقات انتاج السلع الضرورية التي يكثر الطلب عليها من الطبقات الفقيرة.

3- تأثير النفقات العامة على الاستهلاك: يتجه جانب من الانفاق العام بشراء سلع استهلاكية كالنفقات العامة التي ترصدها الحكومات لتقديم بعض الوجبات الغذائية في المدارس والمستشفيات والسجون وشراء السلع الاستهلاكية اللازمة للجيش من ملابس ومواد غذائية وكذلك المبالغ التي ترصد لشراء السيارات وغيرها من الأدوات اللازمة للإدارات والمصالح الحكومية وبالإضافة إلى ذلك فإنه من المحقق أيضا أن هناك بعض النفقات العامة التي يترتب عليها زيادة واضحة في حجم الاستهلاك الكلي ومن هذه النفقات العامة نفقات الحكومة على شراء المواد الطبيعية والغذائية والملابس للسجون أو لتقديمها للتلاميذ في المدارس أو لتقديمها لأفراد أو بعض الطبقات الفقيرة، فضلا عن ذلك فإن هناك أثرا محققا على الاستهلاك الوطني نتيجة لما توزعه الدولة من دخول وعلى وجه الخصوص من الدخول التي توزع على الطبقات الفقيرة وكذلك نفقات الضمان الاجتماعي وإعانات البطالة وإعانات الزواج والأولاد فهذه الدخول التي ينقلها الانفاق العام إلى الطبقات منخفضة الدخل بالإضافة إلى بعض الإعانات التي تقدمها الدولة للمنتجين لتخفيض أسعار بعض السلع الضرورية والتي يترتب عليها زيادة الإقبال على السلع الاستهلاكية بشدة مثل الطبقات الفقيرة إلى الاستهلاك عموما بسبب ظروف معيشتها وإحساسها بالحرمان.

4- تأثير النفقات العامة على الأسعار: تتحدد آثار النفقات العامة على مستوى الأسعار من عدة أوجه فقد تدعم الدولة بعض السلع وتكون في متناول الأغلبية من السكان وقد تقدم إعانات للمنتجين للحد من تكلفة الانتاج أو تمنح امتيازات ضريبية لتفادي ارتفاع الأسعار ويمكن للدولة من خلال الإصدار التضخمي للنقود أن تساهم في حماية القدرة الشرائية للمستهلكين كما يمكن للدولة أن تحمي بعض المنتوجات الاستراتيجية من انهيار الأسعار.